

## بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تطالب فيه مجلس الأمن تحمل مسؤولياته في وقف التصعيد الإسرائيلي وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية خاصة القرار ٢٣٣٤\*

٢٠٢٢/٦/٢٧

تدين وزارة الخارجية والمغتربين بأشد العبارات جريمة سرقة ونهب الأرض الفلسطينية من قبل دولة الاحتلال وأذرعها المختلفة بما فيها الجمعيات الاستيطانية الإرهابية، والتي كان آخرها ما كشف عنه الإعلام العبري من إقدام دولة الاحتلال بتسجيل أراضي فلسطينية باسم أشخاص يهود في عديد المناطق والأحياء في القدس المحتلة بما فيها المحيطة بالمسجد الأقصى المبارك، في خرق فاضح للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الموقعة، وكجزء لا يتجزأ من عمليات تهويد القدس وتكريس ضمها وضرب مرتكزات الوجود الفلسطيني التاريخي والديموغرافي والقانوني في المدينة المقدسة وإلغائها بالكامل، بما في ذلك التصعيد الحاصل في عمليات هدم منازل المقدسيين وتوزيع المزيد من الإخطارات بالهدم وإجبار المواطنين على هدم منازلهم كما حدث بالأمس مع المواطن فريد جابر في حي وادي الجوز، وكذلك الاستهداف الإسرائيلي المتواصل للمسجد الأقصى المبارك سواء من خلال استمرار الاقتحامات الاستفزازية لغلاة المتطرفين اليهود، أو الحفريات المستمرة تحت أساساته بهدف تكريس تقسيمه الزمني على طريق تقسيمه مكانياً إن لم يكن هدمه بالكامل لبناء الهيكل المزعوم، بما يخدم روايات الاحتلال وأطماعه الاستعمارية التوسعية على حساب الحق الفلسطيني. كما تدين الوزارة بشدة التصعيد الحاصل في اعتداءات المستوطنين ومليشياتهم المسلحة ضد المواطنين الفلسطينيين وأرضهم وممتلكاتهم ومنازلهم ومقدساتهم في عموم الضفة الغربية المحتلة كجزء من حرب الاحتلال المفتوحة على الوجود الفلسطيني في عموم المناطق المصنفة (ج) خاصة ما تتعرض له الأغوار ومسافر يطا من عمليات هدم وتهجير قسري كما حدث في خربة ابزيق هذا اليوم، وكما حدث أيضاً في الهجمات المتواصل لقطعان المستوطنين وعملياتهم التخريبية في مادما ويعبد، بشكل يترافق باستمرار مع اقتحامات جيش الاحتلال المتواصلة لعمق المناطق الفلسطينية كما حدث صباح هذا اليوم في الحي الشرقي لمدينة جنين ومخيم الدهيشة ومخيم نور شمس شرق طولكرم وغيرها، والتي غالباً ما تخلف الشهداء والجرحى، في أشنع أشكال العقوبات الجماعية التي ترتكبها قوات الاحتلال يومياً تارة بحجة الاعتقالات الجماعية العشوائية، وأخرى الاعتقالات بحجة الضغط على ما يصفه الاحتلال بالمطلوبين لتسليم أنفسهم.

\* المصدر: دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين

<http://www.mofa.pna.ps/ps/ps0276202200>

تحمل الوزارة الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة والمباشرة عن تصعيد انتقامتها وجرائمها ضد شعبنا وحقوقه، وتحذر من مغبة التعامل معها كأمر باتت اعتيادية مألوفة لا تستدعي موقفاً أو وقفة جديّة أمام مخاطرها التي تهدد بتفجير ساحة الصراع برمتها، خاصة في ظل اقدام الحكومة الإسرائيلية على إغلاق الأفق السياسي لحل الصراع. تؤكد الوزارة أن دولة الاحتلال تستغل ازدواجية المعايير الدولية والتقاعس عن تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية لتعميق الاستيطان والضم التدريجي الزاحف للضفة الغربية المحتلة، بهدف حسم قضايا الحل النهائي التفاوضية من جانب واحد وبقوة الاحتلال. ان الوزارة إذ تتابع انتهاكات وجرائم الاحتلال ضد شعبنا على المستويات السياسية والدبلوماسية والمسار القانوني الدولي بشكل يومي، فإنها تجدد مطالبتها للمجتمع الدولي وفي مقدمته مجلس الأمن تحمل مسؤولياته في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وضمن تنفيذها خاصة القرار رقم ٢٣٣٤، وإجبار دولة الاحتلال على الانخراط في عملية سلام حقيقية تؤدي إلى إنهاء الاحتلال لأرض دولة فلسطين ضمن سقف زمني محدد.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbeirut@palestine-studies.org  
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/>